

النقاش العمومي حول نموذج التنمية: تساؤلات جدلية

PUBLIC DEBATE ON THE DEVELOPMENT MODEL: CONTROVERSIAL QUESTIONS



زكرياء أزم

باحث بسلك الدكتوراه

جامعة الحسن الثاني-الدار البيضاء

المغرب



Zakaria OUZM

PhD student

Hassan 2 University,
Casablanca, Morocco

الملخص:

شهد النقاش العمومي حول نموذج التنمية منذ الإعلان عن محدودية النموذج المستنفذ لمقوماته، تداولاً مهماً للعديد من القضايا التي تهتم التنمية في شموليتها، أو في تيممة من تيماتها المتنوعة، وقد دفعت دينامية النقاش العمومي في تحويل بعض تلك القضايا لجدليات عويصة داخل الفضاء التداولي، لاسيما في ظل صعوبات الحسم فيها، وتثير هذه الورقة مجموعة من النقاط في شكل تساؤلات جدلية متقاطعة، بغرض توضيح بعض اللبس الذي يحيط بها.

كلمات مفتاحية: نموذج التنمية – النقاش العمومي – محدودية النموذج – أولويات التنمية – التقاطبات السياسية.

Abstract:

The public debate on the development model since the announcement of the limited development model, which has exhausted its components, has seen significant deliberation of many issues relevant to development in their entirety, or at various times. The dynamic of public debate have turned some of these issues into difficult dialectics within the deliberative space, especially in light of the difficulties of resolving them. This paper raises a series of points in the form of overarching argumentative questions, with the aim of clarifying some of the ambiguities surrounding it.

Keywords: Development model -public debate -Growth Constraints - development priorities -political intersections.

نموذج تنموي جديد قادر على الاستجابة للحاجيات المغاربية في الخطاب الملكي لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة للبرلمان، ارتفع منسوب هذه النقاشات، حيث شهد النقاش العمومي تداولاً كبيراً لعدد من الرؤى والأفكار والتصورات التنموية، والملاحظ في هذا الصدد، أن التداول الكبير الذي ميز النقاش العمومي حول نموذج التنمية والاختلافات المهمة التي طبعت جزئياته، أدت إلى تحول بعض هذه الجزئيات، إلى ما يشبه الجدليات في النقاش العمومي.

يرتبط مفهوم النقاش العمومي بالنقاشات الدائرة داخل حقل الفلسفة السياسية، حول طرق وكيفيات التأسيس لديمقراطية أكثر فعالية داخل المجتمعات، ديمقراطية تتجاوز اختلالات بعدها التمثيلي المستند على الشرعية الانتخابية، التي رغم أهميتها تبقى عرضة للنقد، لاسيما أنها تفضي في بعض القضايا المجتمعية المشتركة إلى الوصول

المقدمة:

عرفت العملية التنموية بالمغرب منذ الاستقلال نقاشات كثيرة سواء حول جوهرها العام وإطارها الشامل، أو داخل إحدى تمفصلاتها المتعددة، وفي سياق النقاش العمومي حول نموذج التنمية، الذي تم إخراج تقريره العام من قبل اللجنة الخاصة يوم الثلاثاء 25 مايو 2021، عرف الفضاء التداولي العمومي، نقاشات كبيرة حول عدد من النقاط والقضايا التي تمس العملية التنموية، وهمت هذه النقاط تساؤلات معقولة حول الخيارات الإستراتيجية للتنمية بالبلاد، والوثيرة أو السرعة التنموي التي تسير بها البلاد مقارنة بنماذج أخرى، وحجم المكتسبات التنموية في علاقتها بالجهود المبذولة والموارد المرصودة، والاختلالات وأسبابها الرئيسية.

منذ الإعلان عن محدودية النموذج التنموي الحالي في خطاب العرش لسنة 2017، وإعطاء انطلاقة النقاش العمومي قصد بلورة

المتمثل في التوقع الأيديولوجي، وتحديد تموقع مذكرات الأحزاب السياسية بين ثنائية التوصيات الجافة والمقترحات العملية، في إطار وضع مقارنة بين هذه المذكرات والخطاب السياسي لهذه الأحزاب الممزوج بين التقاطب السياسي أحياناً والتدافع أحياناً أخرى.

تنفي هذه الورقة منطق النقد من أجل النقد، والنقد في مفهومه السلبي القدحي كغاية لها، وتتبنى رؤية نقدية إيجابية إيماناً بالفضائل المثلى للنقاش العمومي، وبأهمية المساهمة في التعبئة الجماعية، وتقاسم الرؤى والتصورات في هذه اللحظة الحاسمة في مصير الوطن ومصير الجيل الحالي والأجيال المقبلة التي ستسائلنا دون أدنى شك، عن الطريق الذي سنسلكه لبلورة وإرساء نموذج تنموي وطني، خلاق سياسياً، منتج اقتصادياً ومتضامن وعادل اجتماعياً.

تكمن أهمية وأهداف هذه الورقة البحثية في الخروج من النسق العام للمقاربات الكلاسيكية لمعالجة المسار التنموي المغربي، سواء في سياقه العام الشامل، أو في جزئياته المرتبطة بالانتقال المرتقب من النموذج التنموي الحالي -المستنفذ لقواه- لنموذج التنمية المتداول بشأنه، والتي -المقاربات الكلاسيكية- سعت بشكل أو بآخر لوضع تقييمات موضوعية لمسار التنمية، عبر رصد المنجزات والاختلالات التي طبعت النموذج الحالي، بغرض تقديم

ما يمكن وصفه بالطغيان والاستبداد المشروعين، نظراً لاستنادهما على الشرعية الانتخابية التي لا تراعي تمثيلية كل الفرقاء داخل المجتمع.

تبعاً لهذا، يحيل النقاش العمومي، للمساحة الحرة، الأوسع، التي تخلقها الديمقراطية في وجه الأفراد، قصد الحوار والنقاش والتداول والتشاور وتبادل وجهات النظر في شأن قضية من القضايا المشتركة للمجتمع، وتشكل هذه الآلية وسيلة فعالة لخلق فضاء عام تداولي وتشاركي تنخرط فيه جميع مكونات المجتمع، بهدف الوصول للديمقراطية بما هي حكم بالنقاش العمومي، من خلال الاستدلال العمومي والاستعمال العمومي للعقل لخلق مبادئ يتم التوافق حولها¹.

في هذا السياق، تأتي هذه الورقة كمحاولة للتفكير بصوت مرتفع حول مستقبل التنمية بالوطن في هذه اللحظة التاريخية المشتركة بين المغاربة، وكتعبير صريح للمشاركة في التداول المجتمعي حول نموذج التنمية، وذلك عبر رصد وتحليل مجموعة من الإشكالات المتفرقة التي تدور حول العملية التنموية المغرب، سواء في صلتها بنموذج التنمية الدولي، أو جدليات النموذج والمحدودية وثقافة التقييم، وتحديد تموقع ثنائية الأولويات التنموية والخلفيات الأيديولوجية في مسار النقاش العمومي. في محاولة للخروج من عنق الزجاجة

1 - AMARTYA SEN, *Democracy as Public Reason*, in, *The Idea of Justice*, Harvard University Press Cambridge, Massachusetts, 2009, p321- 335.

- هل من تطابق –ولو بشكل نسبي- لمحدودية التنمية واختلالاتها الكبرى بين المستويين الوطني والدولي؟
- هل امتلك المغرب رؤية أو تصور تنموي يمكن وصفه «بالنموذج»، الذي يضمن التقائية السياسات والبرامج التنموية ويوحد أهدافها الكبرى؟
- هل تعتبر 2017 سنة مركزية في محدودية النموذج التنموي الحالي؟ ومن السلطة المخول لها إعلان محدودية نموذج التنمية؟، وما موقع هيئات الحكامة وثقافة التقييم من كل هذا؟
- ما مدى فاعلية النقاش العمومي في ظل ثنائية أولويات التنمية والخلفيات الأيديولوجية؟
- هل تضمنت مذكرات الأحزاب السياسية حول النموذج التنموي رؤى وتصورات تنموية حقيقية تركز على مقترحات عملية قابلة للتحقيق على أرض الواقع؟، أم ضلت تصوراتها حبيسة التوصيات الجافة المتخمة بالكلام الفضفاض؟، وهل من تطابق بين الخطاب السياسي للأحزاب السياسية ومذكراتها التنموية؟.
- يعكس ترتيب الأسئلة الفرعية أعلاه، التسلسل المنطقي للأفكار التي تنبني عليها هذه الورقة، ويتجلى هذا في تناسقه التام مع التقسيم الذي تم اعتماده للإجابة على الإشكالية البحثية المثارة، ومن هذا المنطلق، جاءت محاور هذه الورقة كالتالي:

مرتكزات من شأنها إنجاح النموذج التنموي المأمول، وذلك عبر التطرق لعدد من النقاط التي أثارت نقاشاً وتساؤلات كبيرة، وصلت حد تحولها لجدليات رافقت النقاش العمومي حول التنمية، في محاولة لتسليط الضوء عليها ليس قصد الحسم فيها، أو توجيهها وفق مسار محدد، بل وضعها في نسقها الصحيح داخل قالب النقاش العمومي بعيداً عما قد يطبعها من مزايدات سياسية وتقاطبات أيديولوجية، قد تؤثر على مسار وصدق النقاش العمومي حول النموذج التنموي المغربي.

من المسلم أن أقصى ما يمكن الوصول إليه ضمن المعرفة العلمية الاجتماعية لا يتجاوز الرأي العلمي، مع الإيمان بما قد يتحملة هذا الرأي من صواب وخطأ، وفقاً لهذا المنظور، واعترافاً بنسبية حقيقة العلوم الاجتماعية، تطرح هذه الورقة البحثية إشكالية جوهرية تبحث في مجموع الرؤى والتصورات والأفكار التي طرحها الباحثين والمهتمين بالشأن التنموي المغربي، منذ الإعلان عن محدودية النموذج التنموي المستنفذ لقواه وانطلاق النقاش العمومي بخصوص صياغة نموذج آخر بنفس جديد، والعوامل والظروف التي أسهمت بشكل أو آخر في تحول بعض النقاط التي تناولتها هذه الرؤى والتصورات لجدليات يصعب الحسم فيها.

تنبنى هذه الإشكالية على عدة أسئلة فرعية تعكس الجدليات التنموية التي تركز عليها هذه الورقة:

الأحزاب السياسية على وضع تصور تنموي قابل للتحقق على أرض الواقع مرتكز على مقترحات عملية، وليس مجرد توصيات فضفاضة.

أولاً: محدودية نموذج التنمية بين الواقع الوطني والسياق الدولي:

من المجحف في حق العملية التنموية بالمغرب أن يتم تقييمها بشكل معزول تمام الانعزال عن نموذج التنمية العالمي، المتجسد في النموذج النيوليبرالي، وتكمن ضرورة استحضار هذا الأخير، نظراً لما له من تأثير مباشر على نموذج التنمية بالبلاد، ويمكن تلخيص هذا الأمر في نقطتين هامتين: الأولى تتمثل في ارتكاز العملية التنموية بالمغرب على الخيار الليبرالي، واعتماد ما جاد به نموذج التنمية النيوليبرالي ومؤسساته الداعمة لتوافق واشنطن² من توصيات، سواء في سعي المملكة للدفع باقتصادها للانخراط بشكل كلي في النظام الاقتصادي العالمي، أو اعتماد مخرجات التقارير الدولية وبعض المشاريع التي تؤسس لها، كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تعتبر

التطرق أولاً لأوجه التشابه النسبية لمحدودية التنمية بين الواقع الوطني والسياق الدولي، في محاولة لإبراز طبيعة العلاقة بين نموذج التنمية النيوليبرالي والمسار التنموي بالمغرب من جهة، وتبيان أن محدودية التنمية واختلالاتها الكبرى ترتبط أيضاً بالسياق الدولي من جهة أخرى، فيما يتناول المحور الثاني جدلية نموذج التنمية بالمغرب، وما رافق هذا الأمر من نقاشات حول امتلاك البلاد لنموذج بمعالم واضحة، فيما يفصل المحور الثالث مسألة الإعلان عن محدودية نموذج التنمية بالمغرب والتساؤلات المرافقة لها بخصوص الجهة المخول لها الإعلان عنها، والمعايير التي ارتكز عليها هذا الإعلان وموقع هيئات الحكامة وثقافة التقييم من هذا الأمر، بينما يحاول المحور الرابع البحث في ثنائية الأولويات التنموية والخلفيات الأيديولوجية وتأثيرها على النقاش العمومي بخصوص نموذج التنمية، لينهي المحور الخامس هذه الورقة بوضعه لمذكرات الأحزاب السياسية المتعلقة بنموذج التنمية موضع تساؤل، قصد تبيان قدرة

محسوبة لتقليص عجز الموازنة؛ تحديد أولويات المصروفات العامة؛ بالابتعاد عن إسناد الإنتاج وتوجيه الصرف المالي نحو مشاريع تحقق عائداً مرتفعة؛ إصلاح ضريبي عبر توسيع قاعدة دافعي الضرائب وتخفيض مستويات الضريبة؛ تحرير السياسة المالية؛ مستويات الفوائد يحددها السوق؛ أسعار صرف العملة؛ يتم تعييرها كي تدفع بنمو سريع للصادرات غير التقليدية؛ تحرير التجارة وزيادة التوظيفات الأجنبية المباشرة؛ عبر تخفيض الحواجز القانونية؛ الخصخصة لجميع مرافق الدولة؛ إلغاء القوانين التنظيمية التي تعيق تأسيس شركات جديدة أو تحد من المنافسة؛ تأمين حقوق الملكية الشخصية؛ دون أن يشكل ذلك عبئاً كبيراً على القطاع غير الرسمي؛ تقليص دور الدولة.

2 - أعطيت هذه التسمية عام 1989 من طرف الاقتصادي "جون ويليامسون"، للتوصيات الاقتصادية المحددة التي تُقدّم للدول النامية التي تمر بأزمات مالية، كشرط لتقديم مساعدات لها من البنك الدولي، وزارة الخزانة الأمريكية، وصندوق النقد الدولي، وجدت المؤسسات المالية العالمية والقوى العالمية الداعمة لها، أنه من الضروري تبني مجموعة من الشروط في جميع الدول، لتحفيز النمو الاقتصادي فيها، وجوهر الشروط هو التركيز على أهمية الاستقرار الاقتصادي العام والتكامل مع الاقتصاد العالمي، أي التسليم بالنيوليبرالية والانخراط في العولمة، والإيمان بالبنية الفكرية للتيار الاقتصادي المهيمن، أو ما يسمى بالفكر الاقتصادي السائد، ومن أجل هذا تضمن الإطار التنظيمي المقترح عدة شروط أهمها: مالية منظمة؛ عبر خطوات

نسخة مغربية وتنزيل لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD).

بينما تتجسد النقطة الثانية في ما يمكن وصفه بالتشابه النسبي للمشاكل التنموية (بالإشارة لاختلاف الأرقام والمؤشرات)، خاصة في الجانب المتعلق بعدم انعكاس النمو الاقتصادي على المستوى الاجتماعي، وضعف مردوديته اتجاه متطلبات الاندماج الاجتماعي والحد من الفوارق بين الأفراد والمجالات وتقليص الفقر.

يعتبر الغرض من تسليط الضوء على هذه النقطة هو تبسيط الرؤية للمهتم بالمسار التنموي المغربي وربط الواقع الوطني بالنموذج الدولي، بغية ترسيخ قناعة مفادها أن أزمة التنمية تعد إشكالية دولية تواجه صناعات القرار على المستوى الدولي، وأن المحدودية ليست مرتبطة بالواقع الوطني فقط، بل تجد دلالاتها أيضا في النموذج الدولي النيوليبرالي³.

على الرغم من الطروحات الاقتصادية الكثيرة التي نشطت منذ سقوط جدار برلين، والكم الكبير لتقارير المنظمات الدولية، والخطب المتنوعة لرؤساء الدول، وما تمخض عنها من سياسات عمومية تشيد بالمنافسة والتحرير الاقتصادي ودور الدولة الاستراتيجي، وتعزيز دور اقتصاد المعرفة والموارد البشرية والحكامة الجيدة ومكافحة الفساد والاستبداد في تحقيق

التنمية الشاملة والمستدامة⁴، مازال النموذج الدولي يواجه تحديات تنموية كبيرة تتعلق بتزايد حدة الفقر وتنامي أشكاله، وهشاشة النظم التعليمية والصحية، وتدهور البيئة، وتزايد أوقات اللايقين، وانعدام المساواة وارتفاع الفوارق بين الأفراد وبين المجالات الترابية داخل الدول وحتى بين الدول.

في هذا الصدد، تشير مجموعة من التقارير الدولية للعديد من الأرقام والمؤشرات التي تظهر بالملامح هشاشة النموذج النيوليبرالي، وتخبطه في شرنقة الركود الاقتصادي والأزمات الدورية والعجز الاجتماعي، خاصة ما تضمنه تقرير منظمة العمل الدولية المعنون "عالم التوظيف والتوقعات الاجتماعية: اتجاهات عام 2019"، حول أن الغالبية من مجموع الـ 3.3 مليار شخص في سوق العمل خلال عام 2018 ظلوا يعانون إحساساً أقل بالأمان لعدم كفاية الأمن الاقتصادي والرفاه المادي وتكافؤ الفرص، كما أن التقدم في الحد من البطالة على مستوى العالم لا ينعكس على تحسين نوعية العمل، وظروفه اللائقة⁵، على مستوى آخر، وفقاً لتقرير الشباب لعام 2020، تبلغ البطالة بين صفوف 1.2 مليار شاب في العالم (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً)، وهو رقم أعلى بكثير من البطالة بين صفوف البالغين⁶.

3 - للمزيد من التدقيق في مسألة فشل النظام الليبرالي راجع: جون ميرشايمر، فشل النظام الليبرالي الدولي، ترجمة عبد الرحمان عادل، منشورات مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر، 2020.

4 - محمد حركات، ثلوث الاستبداد والفساد والإرهاب: مساهمة في الاقتصاد السياسي للفساد، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2016، ص 51.

5 - عالم التوظيف والتوقعات الاجتماعية: اتجاهات عام 2019، منظمة العمل الدولية.

6 - World Youth Report 2020, the United Nations.

وأسسها التنمية الهشة، وقد تمظهر هذا على مستويين:

✓ **المستوى الأول** يتعلق بعدم كفاية نظام الحوكمة الاجتماعية خاصة في مجال الصحة، سيما بعد استحضرار منطوق الريح والمنافسة على حساب صحة الإنسان، وبمجال التشغيل من خلال التعاملات والأخلاقية لكبريات الشركات اتجاه العمال، حيث أثارت قضية ديزني في الولايات المتحدة سخطاً عارماً، بعدما قررت الشركة الإبقاء على مئة ألف موظف في إجازة من دون أجر في حين يكسب الرئيس التنفيذي ما يعادل 900 ضعف متوسط راتب الموظف.

✓ **بينما يرتبط المستوى الثاني** بقيم السلام الديمقراطي والتضامن الإنساني، وما عرفته هذه القيم من انتقاد نتيجة تنامي السطو على شحن المساعدات الإنسانية والتجارية بين الدول خلال الفترة الأولى من موجة الحجر الصحي، ناهيك عن البيان الشهير للرئيس الصيني الذي انتقد فيه دول الاتحاد الأوروبي التي امتنعت عن تقديم

من جهته، يوضح "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لعام 2019" الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه في 101 دولة تمت دراستها، هناك 1.3 مليار شخص يعانون الفقر متعدد الأبعاد، من بينهم حوالي 663 مليوناً من أطفال دون سن الـ 18 عاماً، وحوالي الثلث منهم، أي حوالي 428 مليون هم أطفال دون سن العاشرة⁷، ومن المتوقع أن تترفع هذه الأرقام في ظل جائحة كورونا، خاصة تلك المتعلقة بعدم المساواة⁸ والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، فحسب تقديرات البنك الدولي هناك ما بين 40 مليون إلى 60 مليون شخص سقطوا في براثن الفقر المدقع (أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم) في عام 2020، مقارنة بعام 2019، نتيجة لجائحة كورونا، وذلك تبعاً للافتراضات المتعلقة بحجم الصدمة الاقتصادية، وقد ارتفع معدل الفقر المدقع العالمي بنسبة 0.3 إلى 0.7 نقطة مئوية ليصل إلى حوالي 9% في عام 2020⁹.

عمقت جائحة كورونا من أزمة نموذج التنمية النيوليبرالي عبر فضح طبعها المتوحش

في بلدان التنمية البشرية المنخفضة معرضون للوفاة قبل بلوغهم سن العشرين، مقابل 1% فقط في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً كذلك فرص الطفل الثاني في الالتحاق بالتعليم العالي محدودة، إذ لا تتجاوز نسبة الالتحاق في بلدان التنمية البشرية المنخفضة 3% هكذا، بفعل ظروف خارجة عن إرادتهما، وضع هذان الطفلان على مسارين مختلفين غير متساويين: للاستفاضة راجع: تقرير التنمية البشرية لعام 2019 ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة.

9 - الموقع الرسمي للبنك الدولي: <https://www.worldbank.org/>

7 - مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لعام 2019، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة.

8 - تعتبر عدم المساواة في التنمية البشرية أعمق مظاهر التفاوتات كونها تشكل المدخل الأساسي لتعميق باقي الأنواع، على سبيل التوضيح طرح حالة طفلين ولدا في عام 2000، أحدهما في بلد من فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً والآخر في بلد من فئة التنمية البشرية المنخفضة، تكون فرصة الطفل الأول في الالتحاق بالتعليم العالي 50% لأن أكثر من نصف الشباب سن العشرين في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً يلتحقون بالتعليم العالي، أما الطفل الآخر ففرصة بقائه على قيد الحياة أقل بكثير لأن حوالي 17% من الأطفال المولودين في عام 2000

نفس الأمر عبرت عنه شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) في تقرير بعنوان: إعادة النظر في نموذج التنمية: تأملات مع المجتمع المدني في المنطقة العربية حول أجندة ما بعد 2015 وخطة تمويل التنمية، حيث أكدت أن المجتمع الدولي ونموذجه النيوليبرالي عجز عن تقليص حدة الفقر والفوارق بين الأفراد، نتيجة لضعف نظام الحوكمة العالمية مدعوماً بغياب المساءلة وآليات التوزيع العادل للثروة، وخلص التقرير لضرورة إعادة النظر في نموذج التنمية النيوليبرالي خاصة بالمنطقة العربية عبر الانتقال من نموذج الحكم الريعي نحو الدولة الديمقراطية المنتجة، واحترام القانون ومبادئ الشفافية والنزاهة والمسؤولية والمساءلة، واعتماد مقاربة تنموية تركز على نهج شمولي للتنمية يأخذ في الحسبان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية¹².

من خلال ما سبق، نستشف أن محدودية نموذج التنمية ليست مرتبطة فقط بالمستوى المغربي، بقدر ما ترتبط بأجندة التنمية المستمدة من النموذج النيوليبرالي، وهذا ما يجب أن يتم وضعه بالحسبان في سياق تقييم العملية التنموية بالبلاد، عبر التعامل مع أزمة التنمية في سياقها العام المتمثل في النموذج النيوليبرالي،

الدعم والمساندة لحكومته لمواجهة وباء كورونا، معتبراً أن المبادئ التي يتغنى بها الغرب عن التضامن الإنساني هي كلام فارغ لا يوجد إلا على الورق، ولا أثر له في الواقع¹⁰.

على المستوى الوطني، سبق للأمين العام السابق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إدريس الكراوي، أن عبر عن التقادم المتسارع لنماذج التنمية واستنفادها لطاقتها، حينما أكد أن المجتمعات والاقتصاديات تعرف تحولات دينامية كبرى على جميع الأصعدة، وتفرض هذه الدينامية تفكك متسارع لنماذج التنمية، نتيجة استنفاد امكانياتها في تحقيق التوازنات الكبرى، وتبعاً لهذا، يتجه التفكير الآن نحو وضع أجيال جديدة من نماذج النمو وأشكال بديلة من التنمية، ومرد ذلك أساساً إلى قناعة راسخة مفادها أن نماذج النمو والتنمية السائدة حالياً في العالم لم تعد قادرة على العطاء والتجدد، ويتجلى ذلك بصفة خاصة على مستوى الانسجام بين مختلف مكونات النظام الاقتصادي، وعجزه عن الاستجابة لمتطلبات الاندماج الاجتماعي، واستمرار الاختلالات التي مازالت تميز نمط حكامته¹¹.

12 - شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، إعادة النظر في نموذج التنمية: تأملات مع المجتمع المدني في المنطقة العربية حول أجندة ما بعد 2015 وخطة تمويل التنمية، لبنان.

10 - جاد مصطفى البستاني، محمد نبوي مصطفى، محمد السيد محمد: مستقبل النموذج الليبرالي في عالم ما بعد كورونا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 9 ماي 2020، الموقع الرسمي للمركز: <https://democraticac.de/?p=66230>

11 - إدريس الكراوي، التنمية نهاية نموذج؟، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2018، ص7.

موضوعياً وتاريخياً أن انخرط جدياً في بناء الشروط المؤسسة لإقامة مشروع نهضوي ينتج إمكانات النمو والتنمية¹³، ويستدل في هذا السياق، محمد نور الدين أفاية، أنه لا تتوفر من المستندات المقنعة بامتلاك نموذج تنموي، كما لم نبلغ ما يكفي من شروط الوعي بالنموذج في شموليته¹⁴.

يعتبر هذا التيار أن المغرب كان بصدد سياسات تنموية تركز على مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية، مدعومة بأوراش كبرى مهيكلية، معزراً موقفه بمجموعة من الحجج أبرزها:

- غياب وثيقة تركيبية رسمية تمكن من توفير لائحة شاملة لمجمل هذه الاستراتيجيات¹⁵؛
- ضعف المنهجية الديمقراطية لهذه الاستراتيجيات القطاعية؛
- ضعف الالتقائية وإشكالية الحكامة على مستوى القيادة ونقص التنسيق¹⁶؛

وتبيان أوجه النقص والهشاشة التي يعاني منها هذا النموذج خاصة في بعده الاجتماعي، بغية إدماج آليات كفيلة بالتخفيف من وطأة هذه النقائص في السياق الخاص المتمثل بالمستوى الوطني، ووضع نموذج تنموي يستفيد من الفرص المتاحة اقتصادياً على المستوى الدولي، ويتلافى نقائص النموذج النيوليبرالي خاصة على المستوى الاجتماعي.

ثانياً: التنمية بالمغرب وجدلية النموذج:

شغلت مسألة امتلاك المملكة لرؤية تنموية وطنية متكاملة المعالم تحمل توصيف "النموذج"، حيز مهم في النقاش العمومي حول النموذج التنموي، وذلك تحت مسميات متنوعة بين جدلية النموذج، وسؤال النموذج، والتقائية السياسات القطاعية والأوراش التنموية الكبرى.

في هذا الصدد، تباينت الآراء داخل توجهين إثنين: الأول يرى أن المقومات التأسيسية لنموذج تنموي متقدمة، أو على الأقل غير متوفرة، حيث أن المغرب لم يسبق له

13 - محمد نور الدين أفاية، الحاجة إلى نموذج تنموي أم إلى تعاقد وطني كبير؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 483، ماي 2019، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص: 139.

14 - يؤكد محمد نور الدين أفاية في سياق جدلية النموذج، أنه من الصعب الحديث عن شروط مؤسسة لنموذج تنموي في غياب طبقة وسطى مواطنة ذات تطلعات تاريخية، ودون أسس تربوية في الأسرة والمدرسة والمجال العام، تدفع على التفكير والمبادرة، ودون تأطير ثقافي يسعف على تفتح ملكات الناشئة والشباب، وغياب نماذج قيادية في مجالات السياسة وغيرها؛ للمزيد من التفاصيل راجع: محمد نور الدين أفاية، النهضة المعلقة، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2020، ص: 38-39-40.

15 - نجيب أقصي، الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية بالمغرب، ضمن الاقتصاد السياسي في المغرب،

تنسيق عبد المغيث بنمسعود، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 12، الجزء XVIII، الطبعة الأولى، دجنبر 2018، الرباط، ص: 82.

16 - أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن الفحص الدقيق لنتائج المخططات القطاعية يظهر قصوراً في مجال التنسيق والقيادة والتتبع، إلى جانب الغياب الكبير للتجانس على مستوى أسس العمل، وترقيم حاجيات هذه الاستراتيجيات القطاعية الوطنية في مجال الاستثمارات والموارد والتحليل والأفاق الزمنية، والعزلة شبه التامة التي تغلب على عمل القطاعات في مرحلة إعداد وبلورة إستراتيجيته، بغياب البحث عن الاستفادة من مفعول القاطرة للاستراتيجيات الأخرى، وعن ضمان الانسجام بين القطاعات والالتقائية بين الوزارات، والتأزر بين القطاعات والمؤسسات المعنية؛ للمزيد من التفصيل راجع: تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر: مرتكزات

التنمية في سياق الحديث عن العملية التنموية بالبلاد، خاصة في الخطب الملكية، سواء الموجة للشعب المغربي في المناسبات والأعياد الوطنية باعتبارها مناسبات للوقوف على أحوال البلاد، أو الخطب والرسائل الملكية بالمحافل الدولية التي تشكل فرصة لعرض موقف المملكة حول بعض النقاط المهمة في أجندة هذه المحافل وتقديم تجربة المملكة.

هذا ما عبر عنه الملك بعدة خطابات²⁰ أبرزها خطاب العرش لسنة 2014، حينما قال الملك: «إننا نعتقد أن النموذج التنموي المغربي، قد بلغ درجة من النضج، تؤهلنا لاعتماد معايير متقدمة وأكثر دقة، لتحديد جدوى السياسات العمومية، والوقوف على درجة تأثيرها الملموس

■ تباين الأفق الزمني للأوراش والبرامج التنموية (2010؛ 2013؛ 2015؛ 2020؛ 2030)¹⁷.

فيما يرى التيار الثاني الداعم -ولو ضمناً¹⁸- أن المغرب امتلك نموذجاً تنموي الخاص، يحكمه نسق عام يتمثل في الخيارات الإستراتيجية الدستورية¹⁹، والخيار اليبيرالي المعتمد على اقتصاد السوق وحرية المبادرة، والدفع بالقطاع الخاص للانخراط في عملية التنمية بهدف دمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، ونسق فرعي مرتكز على مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية التي تعتبر تجسيدا لهذا النموذج على أرض الواقع.

يتماشى هذا الرأي مع الخطابات الرسمية، بالنظر للتوظيفات السابقة للفظ النموذج التنموي كتوصيف لإستراتيجية

اجتماعي جديد، منشورات ملتقى الطرق، المغرب، الدار البيضاء، الطبعة 1، 2019.

19 - للمزيد من التفصيل راجع: رضوان زهرو، نموذجنا التنموي: من أجل تعاقد جديد، منشورات مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2019؛

- محمد البكوري، النموذج التنموي: الأسس النظرية الكبرى: منشورات مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، سلسلة البحوث الجامعية، العدد 23، الطبعة الأولى، 2019.

20 - من بين الخطابات التي تبني فيها الملك توصيف النموذج التنموي نجد الخطاب الذكرى الـ 61 لثورة الملك والشعب 20 غشت 2014، إذ قال: «فخلال 15 سنة الأخيرة، تمكن من ترسيخ مساره الديمقراطي، وتوطيد دعائم نموذج تنموي، مندمج ومستدام، يقوم على المزاوجة بين المشاريع الهيكلية، والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة»؛ إضافة إلى خطاب الذكرى السابعة والخمسين لثورة الملك والشعب يوم الثلاثاء 20 غشت 2013، حينما قال: «إن الغاية المثلى للجهوية المتقدمة، واللاتمركز الواسع، هو إعطاء دفعة قوية لنموذجنا التنموي والمؤسسي المتميز».

إستراتيجية من أجل تنمية متواصلة ومستدامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية، 2014، ص 44-45.

17 - نجيب أقصي، الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية بالمغرب، مرجع سابق: ص 82-83.

18 - هناك بعض الكتابات اتخذت مسافة اتجاه مسألة النموذج التنموي، بعدم الخوض فيها، لكن هذا الحياد يمكن وصفه بالحياد الإيجابي اتجاه امتلاك المغرب لنموذج تنموي، نظراً لعدة أسباب أولها أن هذا الحياد جاء في معرض حديث المؤسسات الرسمية عن نموذج تنموي سابق، وبالتالي التسليم بهذا الرأي ضمناً، ثانياً تبني مصطلح النموذج في التوصيف لبعض فترات العملية التنموية بالمغرب، على سبيل المثال، لم يتطرق لحسن حداد في كتابه جدلية السياسي والتنموي في المغرب، لجدلية النموذج، إلا أنه تبني توصيف النموذج في الفصل الأول (من الباب الثاني) المعنون: النموذج التنموي المغربي: فترة ما بعد الاستقلال، في معرض حديثه عن العملية التنموية بالمغرب ما بعد الاستقلال؛ للمزيد من التفصيل راجع: لحسن حداد، جدلية السياسي والتنموي في المغرب: نحو عقد

التنموي أن يبتغي تحقيقها، حيث يعتبر هذا الأخير أداة لتنزيل المشروع المجتمعي.

ثالثاً: التنمية بين ضعف التقييم وإشكالية إعلان محدودية نموذج:

يمر ضبط إشكالية إعلان محدودية النموذج التنموي، عبر تفكيك بنيتها إلى مجموعة من الأسئلة المهمة، أبرزها البحث عن السلطة المخول لها إعلان محدودية نموذج التنمية؟، وتبيان البوادر الأولى لبروز محدودية نموذج التنمية؟، وتحديد موقع هيئات الحكامة وثقافة التقييم من كل هذا؟.

في معرض البحث عن السلطة المخول لها إعلان محدودية نموذج التنمية، من البديهي أن يشير الأمر للمؤسسة الملكية، ليس اعتباراً للقرائن السطحية المتجلية في دور الخطب الملكية بتصويب المسار التنموي للبلاد، بل للتعقيد الذي يطبع علاقة المؤسسة الملكية بالإصلاح رؤيته العامة وأوراشه، بحكم التباعد والترابط والتداخل القائم في هذا المجال، والمزج بين القطيعة والاستمرارية التي تطبع مسار الإصلاح وارتباطه بالانتقال من عهد لأخر²³.

على حياة المواطنين²¹، إضافة للخطاب الملكي الموجه للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك في موضوع التنمية البشرية المستدامة، الذي تلاه رئيس الحكومة عبد الاله ابن كيران، والذي أقر فيه الملك صراحة عمل المملكة على بناء نموذج تنموي مميز، يقوم على القيم الحضارية للشعب المغربي، وخصوصياته الوطنية، وعلى التفاعل الإيجابي مع المبادئ والأهداف الدولية في هذا المجال²².

إضافة لكل هذا، يعتبر المشروع المجتمعي الذي تسير البلاد في أفق تنزيهه تحت القيادة الملكية، أبرز دليل حول جدلية النموذج، حيث يوفر هذا المشروع في علاقته بالنموذج التنموي تأطيراً على مستويين: الأول زمني يوظف فيه النموذج التنموي كوسيلة ربط بين الزمنين القريب المتعلق بالسياسات العمومية المعتمدة، والبعيد المتعلق بالزمن المجتمعي طويل المدى، بينما يعتبر المستوى الثاني لهذا التأطير منهجي، حيث يعتبر المشروع المجتمعي في اتصاله بمنهج ونمط الحكم، أفقاً ناظماً ومحدداً للخطوط الكبرى والأولويات التي يجب على النموذج

الثاني إلى ابنه بكثير من اليسر والسلاسة، وقد واصل الملك الجديد المشروع الذي أطلقه والده مازجاً بين الاستمرارية بالإصلاحات والقطيعة مع مخلفات الماضي، وقد صنع الملك في خطاباته ومواقفه طيلة السنوات الأولى لحكمه، إطاراً عاماً رتب فيه الخطوط الكبرى والملاحم العامة لهذا العهد أساسه مجتمع ديمقراطي حديث يشكل الهدف الأسنى لكل برامج الإصلاح الداخلي: للمزيد من التدقيق راجع: كمال عبد اللطيف، مجتمع المواطنة ودولة المؤسسات: في صعوبات التحديث السياسي العربي، سلسلة بحوث ودراسات رقم 54، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة 1، 2012.

21 - نص الخطاب الذي وجهه الملك إلى الأمة بمناسبة الذكرى 15 لعيد العرش المجيد 30 يوليوز 2014.

22 - نص الخطاب الذي وجهه الملك إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك في موضوع التنمية البشرية المستدامة يوم الخميس 25 شتنبر 2014.

23 - يتجلى هذا في طبيعة انتقال السلطة، وما يرافق هذا الانتقال من خصوصيات، فأخر انتقال للسلطة في البلاد كان ممزوجاً بين القطيعة والاستمرارية خاصة أن حكم الملك محمد السادس سيقته دينامية إصلاحية ابتداء من إقرار دستور 1996، وانطلاق آليات الهيئتي لحكومة التناوب التوافقي سنة 1998، ساهمت في انتقال الحكم بعد وفاة الملك الراحل الحسن

والدولي، أولها مرور 15 سنة على اعتلاء محمد السادس العرش، ثانياً مرور زهاء العقد على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إضافة لأهميتها دولياً كونها تعتبر آخر سنة للأهداف الإنمائية للألفية وما بعدها 2015 التي تم وضعها في بداية الألفية.

جسد الخطاب الملكي للعرش لسنة 2014 هذه الأهمية بجعلها محطة تأملية وتساؤل مع الذات حول ما طبع مسيرة المغرب من إيجابيات وسلبات، والبحث في صواب الخيارات، والتساؤل عن الثروة، ومدى استفاد جميع المغاربة منها. ولم يقف الملك هنا، بل طلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالتعاون مع بنك المغرب ومع المؤسسات الوطنية المعنية وتنسيق مع المؤسسات الدولية المتخصصة، إعداد دراسة لقياس القيمة الاجمالية للمغرب، ما بين 1999 و 2013.²⁵

في هذا السياق، طرح محمد حركات سؤالاً بسيطاً، يؤسس لمقارنة عميقة، حول أوجه تشابه بين الخطابين والدعوتين لطلب وإنتاج التقارير التقييمية والقياسية؟، بين خطاب العرش لسنة 2014، والطلب الذي وجهه الملك الراحل الحسن الثاني في 21 يونيو 1995 لرئيس البنك الدولي يلتمس منه القيام بفحص، واقعي لمعيقات التنمية في المغرب، والخطاب السكتة القلبية.²⁶

إضافة إلى أن النظام وجد نفسه بحاجة للتأسيس لمشروعية تنموية بجانب باقي أنواع المشروعية (المشروعية دينية وكاريزمية وتعاقدية وديمقراطية)، أساسها تحقيق مشاريع تنموية وإصلاحات كبرى هادفة، ومن هذا المنظور، فقد عملت المؤسسة الملكية على توطيد خطاب سياسي-تنموي يرتكز على تحقيق المشاريع التنموية، وترسيخ قوة مشروعيتها بالإشراف المباشر على الإصلاحات الكبرى، والأوراش التنموية، بتوفير البنيات التحتية، وتقديم أشكال الدعم الاجتماعي، ومواجهة الفقر والتهميش والهشاشة، وهذا ما يجعل مكونات المشروعية التنموية تكتسي طابع يمكن تسميته بالحركة التنموية، التي تتم في مختلف مجالات التنمية والتضامن، وعبر كافة الجهات خاصة المناطق المهمشة والمعزولة.²⁴

وتبعاً لهذا، فقط ارتبط القرار التنموي بالدولة المغربية بالمؤسسة الملكية، عن طريق التوجيه عبر الخطاب الملكي، والإشراف المباشر، ناهيك عن التقييم الدوري، الذي لعب أدواراً حاسمة في المسار التنموي للبلاد، هذا ما سيتضح في معرض الإجابة عن السؤال الثاني المتعلق بالبوادير الأولى لبروز محدودية النموذج الحالي، حيث سننطلق بالبحث في هذا الأمر، من سنة 2014 نظراً لما تكتسيه من أهمية زمانية باعتبارها نقطة التقاء بعض التواريخ الهامة سياسياً وتنموياً، على الصعيدين الوطني

25 - الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 15 لعيد العرش، الأربعاء 30 يوليوز 2014.
26 - محمد حركات، ثلوث الاستبداد والفساد والإرهاب، مرجع سابق، ص 52.

24 - عبد اللطيف المودني، الديناميات المحلية وحكام الدولة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2013، ص 58-59 بتصرف.

تقديم معطيات ومعلومات دقيقة، وبالتالي تم تأخير إعلان محدودية النموذج التنموي لسنة 2017.

لعل ما يزيكي هذا الطرح، هو التطابق الكبير للمشاكل والاختلالات التنموية التي جاء بها التقرير المذكور، مع الخطاب الملكي للعرش 2017 الذي وقف خلاله على منجزات واختلالات التنمية بالبلاد، لاسيما فيما يتعلق باختلالات الإدارة العمومية والنظام الحكامة، والتفاوتات الاجتماعية والمجالية.

تقودنا عملية صناعة القرار الملكي في طبيعتها وتعقيداتها، وطريقة توظيفها واستقائها للمعلومات –فيما بعد 2011-، خاصة في اعتمادها على هيئات الحكامة في عديد القضايا²⁸، للانتقال للسؤال الثالث المتعلق بدور هيئات الحكامة في محدودية نموذج التنمية بالمغرب عبر خلق ثقافة للتقييم الدوري، انطلاقاً مما تقدمه من طلبات استشارة، وتقارير سنوية، وإحالات ذاتية، وآراء، وتحليلات موضوعاتية ووظيفية.

رئيسه سنوياً للملك حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلاد، الأمر أدى بهذه الهيئات أن تلعب دور المرجعية للمؤسسة الملكية كفاعل إستراتيجي، مهتم بتدبير الزمن الذي يتجاوز مدة الولايات الحكومية مثل (التعليم) وإدارة الملفات الكبرى، أو بتدبير قضايا التوتر الهوياتي والقيمي، ناهيك عن إمكانية طلب الحكومة ومجلس النواب مجلس المستشارين لاستشارته بخصوص مشاريع ومقترحات القوانين وكل ما له علاقة بالسياسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي أو الثقافي: حسن طارق، هيئات الحكامة في الدستور: السياق، البنيات والوظائف، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 125، 2019، الطبعة الثانية، الرباط.

انطلاقاً من هذه المقارنة وباستحضار كرونولوجيا بسيطة لبعض التواريخ الهامة:

- يوليو 2014: خطاب العرش لقياس القيمة الاجمالية للمغرب بين 1999 و2013.
- دجنبر 2016: رفع تقرير الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013.
- يوليو 2017: خطاب العرش والوقوف على منجزات واختلالات التنمية بالبلاد.
- أكتوبر 2017: إعطاء انطلاقة النقاش العمومي حول النموذج التنموي.

يمكن الجزم أن المؤسسة الملكية استشعرت البوادر الأولى لمحدودية نموذج التنمية قبل خطاب العرش يوليو 2014، وتحركت في هذا الصدد، وفق قواعد وطبيعة صناعة القرار الملكي، التي ترتبط أساساً بعملية جمع المعطيات وضبطها وتدقيقها²⁷، الأمر الذي استدعى إعطاء الأولوية لقياس الثروة كتقييم أساسي لبناء المرحلة المقبلة، لما له من دور في

27 - يوسف أشحشاح، القرار الملكي: المجالات والقنوات، ضمن مؤلف جماعي: إشكاليات صناعة القرار العمومي بالمغرب، تنسيق عبد العزيز دحماني، مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، مكتبة دار السلام، الطبعة الأولى، يونيو 2018، ص 84.

28 - يرى الأستاذ حسن طارق أن العلاقة بين المؤسسة الملكية وهيئات الحكامة هي علاقة سلسلة، وذلك من خلال الدعوات الملكية المتكررة لتفعيل قوانينها المنظمة، كما أشاد بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تحول مع تقريره حول الهجرة إلى آلية مؤسساتية لإستلهم السياسات، ونفس الأمر بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي نال أكثر من مرة شرف طلبات ملكية لإعداد تقارير، إلى جانب التقارير التي يرفعها

القضايا التي تهم الوطن، بشكل بعيد عن التقاطبات السياسية والخلفيات الأيديولوجية، وتحفيز دينامية اشتغالها مع الحكومة والبرلمان.

رابعاً: النقاش العمومي بين الأولويات التنموية والخلفيات الأيديولوجية:

على رغم التراجع الكبير لمكانة الأيديولوجيا وحجم تأثيرها في النقاش العمومي حول التنمية والخيارات الاستراتيجية الأساسية بالمغرب، مقارنة بفترات سابقة من تاريخ البلاد، إلا أنها لا زالت حاضرة في بعض المواضيع المهمة التي تهم العملية التنموية كالمسألة التربوية على سبيل المثال، غير أن الإعلان عن محدودية نموذج التنمية جعل مسألة التوجهات الأيديولوجية حاضرة بشكل كبير في النقاش العمومي.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الورقة -في هذه الجزئية- إلى طرح تساؤلات بخصوص النقاش العمومي حول النموذج التنموي بين التقوقع الأيديولوجي والتقاطب السياسي وأولويات ورهانات التنمية، وتكمن ضرورة طرح هذه النقطة في بعدين: الأول راهني يتعلق بالنقاش العمومي والقوى والتيارات الموجهة له والمتدخلون فيه، نظراً للدور الكبير لهذه النقاشات في تصريف وبلورة مختلف قضايا الوطن الكبرى التي يتم مقاربتها بطريقة تشاركية، إذ يجب أن يعكس هذا الفضاء التداولي طبيعة الوطن الدامجة لكل هوياته وتوجهاته وقيمه، وأن يتأسس على المفاهيم التي

ساهمت المراجعة الدستورية لسنة 2011، في الرفع من مستوى عمل هذه الهيئات والمؤسسات سواء في تتبعها للأوضاع البلاد على مختلف المستويات اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، بيئي، عبر التقارير الدورية، أو عبر طلبات المشورة، التي انتقلت من المشورة التقليدية الموجهة إلى المؤسسة الملكية فقط، إلى صيغة الاستشارة الحديثة الموجهة أيضا إلى كل من الحكومة والبرلمان²⁹.

فعلى الرغم من الوضع الذي يمكن وصفه بالهش للهيئات ذات الطبيعة الاستشارية، إلا أنها تسهم بشكل كبير في النقاش العمومي حول القضايا الكبرى للبلاد من جهة، كما تفتح نقاشات عبر لفت انتباه مختلف الفاعلين لقضايا تمزج بين الجدة والتهديد المستقبلي، يمكن لها أن تشكل مواضيع للسياسات العمومية من جهة أخرى³⁰، إضافة إلى دورها في ترسيخ ثقافة التقييم الدوري للقضايا الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، غير أن صدى ما تنجزه من تقارير وما تتضمنه من توصيات يعد ضعيفاً، بالنظر لمستوى تجاوب المؤسسات معها، خاصة فيما يتعلق بتقييم السياسات العمومية، اللهم إذا استثنينا المؤسسة الملكية التي تتفاعل بشكل دوري دائم مع ما يرفع لها من تقارير عن وضعية البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

إن ما نبتغي الإشارة إليه هنا، هو ضرورة انخراط مختلف الفاعلين في النقاشات العمومية التي تثيرها هذه المؤسسات في مختلف

30 - نفس المرجع، ص 218.

29 - نفس المرجع، ص 214.

على مستوى آخر، يجب تجاوز خطابات الشعبوية والعدمية التي تزرع اليأس وتقتل الثقة في مثل هذه المحطات التاريخية، والتي تسعى عبر تشخيصات سياسية لعملية التنمية أن تسلط الضوء فقط على الجزء الفارغ من الكأس، بتعظيم اختلافات المسار التنموي، دون الالتفاف لما تم إنجازه.

في المقابل، يجب اعتماد مقاربات تحليلية وتشخيصية تتسم بالموضوعية، لتشخيص ما تم إنجازه بعيداً عن التدافع السياسي لتبرير خيارات وأوراش وسياسات عمومية وطنية وترابية وقطاعية ربما قد كلفت كثيراً من حيث مواردها، دون تحقيق ما كان منتظراً منها.

كما يفرض المنطق التحرر من الفكر الوثوقي والعوائق الذاتية والتحلي بالموضوعية، وعدم تعظيم ما يتم إنجازه من تصورات تنموية سواء بشكل فردي أو جماعي، حول التنمية في عموميتها أو في تيمة أو جزئية من جزئياتها السياسية المؤسسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، وتقودنا هذه المسألة للنقطة الموالية المتعلقة بمذكرات الأحزاب السياسية حول النموذج التنموي والطابع الاختزالي الذي طبعها.

خامساً: مذكرات الأحزاب السياسية حول نموذج التنمية بين التوصية والمقترح:

يهدف تجاوز الحسابات السياسية التي طبعت العجز الحكومي في بلورة نموذج تنموي جديد من جهة، وبغية تأطير المقاربة التشاركية وانفتاحها على جميع أطراف المجتمع، أعلن الملك في خطابه ليوم 20 غشت 2019 بمناسبة

تؤمن بجوهر وروح الديمقراطية كالتداول والمشاركة والاقتراح.

فيما يتمثل البعد الثاني في الزمن التنموي وعدم حياده خاصة في ظل محيط إقليمي ودولي تفاعلي، وما يفرض من تسارع مستقبلي يؤثر إما تقادماً أو تعاضلاً على الحاجيات التنموية، الأمر الذي يجعل مرتكزات وموارد النموذج التنموي محط تساؤل مستمر.

فالظرفية الحالية وبالنظر لأهميتها المستقبلية تقتضي إعطاء الأولوية الكاملة للتنمية ورهاناتها الحالية دون الإضرار بالحاجيات المستقبلية لحقوق الأجيال المقبلة، عبر التحلي بالوطنية وما تستدعيه المسؤولية المشتركة اتجاه الوطن، والتحرر من وقيود وأوهام الأيديولوجيا الضيقة، التي قد تسقط في فخ العدمية، والاعتراف بما قد يعتري الفكر الأيديولوجي من محدودية وقصور في معالجته للتنمية بكل التيمات الملزمة لها.

نشير هنا، أن هذا التوجه، ليس نقداً للأيديولوجيا كيفما كانت مسلماتها، إذ ليس هناك مانع من تناول المسألة التنموية وفق خلفية أيديولوجية أو تموقع سياسي أو فكري معين، غير أن هذا المنظور يجب أن يكون مقروناً بالاعتراف بباقي التوجهات والرؤى في نسق ديمقراطي يعترف بالآخر، بغية تفادي اختزال التنمية وإفراغ النقاش العمومي من مفاهيم التداول والاقتراح والمشاركة، كما يجب أن تستعيد الأيديولوجيا في علاقتها بالسياسة مكانتها الأصلية في النقاش العمومي حول السياسات العمومية.

الرغم من العدد الكبير للأحزاب السياسية بالمغرب والذي يتجاوز الأربعين حزباً، إلا أن خمسة وعشرين فقط التي قدمت تصوراتها واستقبلتها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي³².

وتبعاً لهذا، سيتم طرح مجموعة من الملاحظات الأولية حول مذكرات بعض الأحزاب السياسية بخصوص النموذج التنموي، والتي تعكس دون أدنى شك، الضعف الكبير الذي تعاني منه الأحزاب السياسية في تناولها لورش النموذج التنموي:

1. على المستوى الشكلي، جاءت أغلب هذه المذكرات في صيغ جد مختزلة، وفي صفحات محدودة أو بصيغة «Power Point»، الشيء الذي يدفع للتساؤل حول قوة مضامين هذه المذكرات في الإحاطة الشاملة بموضوع جد متشعب كالنموذج التنموي الذي يقارب قضايا في جميع المستويات³³.

2. أما فيما يخص منهجية الصياغة والإعداد، يلاحظ أن أغلب هذه المذكرات، مع استثناءات قليلة، تعاني من ضعف «المنهجية الديمقراطية»³⁴

الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب، عن إحداث لجنة خاصة بالنموذج التنموي ستكلف بالإنكباب على هذا الورش في إطار مهمة ثلاثية تقويمية، واستباقية، واستشرافية³¹.

وفي هذا السياق استقبلت اللجنة ضمن اشتغالها لإعداد مشروع تصور تنموي، عدة مؤسسات حزبية ونقابية، إضافة لمؤسسات وهيئات رسمية وشخصيات أخرى بمقر اشتغالها، ذلك إلى جانب تنقلها لعدة مناطق في إطار الاتصال المباشر مع المواطنين وفعاليات المجتمع المدني، فحتى بعد تقديمها للتقرير النهائي، استقبلت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الأحزاب السياسية وبعض المؤسسات الرسمية، إلى جانب عقد لقاءات أخرى مع المواطنين بهدف توضيح معالم النموذج التنموي الذي يؤسس له التقرير النهائي.

تحاول هذه الورقة هنا، تسليط الضوء على تفاعل الأحزاب السياسية مع الحوار العمومي حول النموذج التنموي، عبر مساءلة المذكرات التي تقدمت بها بعض الأحزاب السياسية، وقبل هذا وجب الإشارة إلى أنه على

31 - الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب 20 غشت 2019.

32 - لائحة جلسات الاستماع، المساهمات وأنشطة اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، الملحق رقم 3، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021.

33 - في هذا السياق، أشار الملحق رقم الملحق رقم 1 الخاص بتقديم نتائج الاستماع والمساهمات المنظمة من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، إلى أن 32 مساهمة تخص مقارنة النموذج التنموي بشكل منفردة كمساهمات، وتخص نموذج التنمية وتأثير جائحة الكوفيد19 على المسار التنموي، وجاءت

34 - في هذا الصدد نشير إلى أن هيئات مدنية ومراكز دراسات وأبحاث، وعلى الرغم من ضعف إمكانياتها ووسائلها مقارنة بالأحزاب السياسية اعتمدت مقارنة تشاركية عبر اشراك الساكنة في مسارها لبلورة تصوراتها حول النموذج التنموي المأمول، بل الأكثر من هذا احترم بعضها المقاربة التشاركية

الأحزاب، إذ يسجل أن مستوى الخطاب يفوق مستوى الفعل، حيث تبنت المذكرات خطاباً قوياً اتجاء بعض القضايا الهامة – الريع على سبيل المثال-، غير أن واقع الممارسة السياسية لهذه الأحزاب لا يعكس قوة هذا الخطاب، خاصة أن بعضها ممثل في الحكومة والبرلمان، مما يطرح هذا علامة استفهام كبيرة حول صدقية هذه المذكرات مقارنة بالممارسة السياسية.

5. الغياب التام للبعد الاستشرافي الاستراتيجي للتنمية وتحدياتها المستقبلية التي من المنتظر أن تعرفها البلاد في الزمن المتوسط والبعيد، وفي هذا السياق، نطرح على سبيل المثال التحولات الديمغرافية المستقبلية التي

«في مسار بلورتها، لاسيما أن أغلبها لم تتضمن توضيحات حول منهجية الإعداد، الأمر الذي يحيل إلى أن سياق بلورتها أقصى المواطنين بصفة عامة، ومنخرطي الحزب بشكل خاص، مع تبني مقاربات ضيقة تتأرجح بين اعتماد لجان محددة الأسماء، واجتماعات المكاتب السياسية»³⁵.

3. ضعف البناء التقييمي والتشخيصي لنموذج التنمية المستنفذ لقواه في هذه المذكرات، بعدم إدراج أرقام ومؤشرات واقعية ومضبوطة ينبني على ضوءها التصور التنموي الذي تقدمه المذكرة، والاكتفاء بالحديث عن إختلالات التنمية ومنجزاتها بشكل فضفاض.

4. بروز نوع من ازدواجية الخطاب والمعايير بين حملت مذكرات الأحزاب السياسية حول نموذج النموذج التنموي، مقارنة بواقع الممارسة السياسية لهذه

فيما أقرت مذكرة حزب العدالة والتنمية أنه تمت تعبئة هيئات الحزب وأطره ومنتخبه ومناضليه، للمساهمة في هذا الورش، دون تحديد طبيعة هذه التعبئة، فيما أكد حزب الاستقلال خلال مساهمته، أنه شكل لجنة خاصة خلال اجتماع اللجنة التنفيذية بتاريخ 17 أكتوبر 2017؛ للمزيد من التدقيق راجع: مذكرات الأحزاب السياسية حول نموذج التنمية:

- حزب العدالة والتنمية: من أجل نموذج تنموي أصيل ومنصف ومستدام، مارس 2019، الرباط؛
- حزب الاستقلال: المشروع التعادلي المتجدد لحزب الاستقلال حول النموذج التنموي الجديد، يناير 2019؛
- حزب التجمع الوطني للأحرار: النموذج التنموي المغربي الجديد، يناير 2019، الرباط؛
- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: النموذج التنموي الجديد: دولة قوية عادلة ومجتمع متماسك ومتضامن.

والمجالية في اشراك الساكنة عبر تنظيم لقاءات جهوية أو إقليمية للتشاور مع الساكنة وإشراكهم في هذا الورش الوطني، ونشير هنا للمساهمة مؤسسة منتدى الوطنيين حول النموذج التنموي الذي جاءت وفق مقارنة تشاركية وترابية عبر عدة ورشات تفكير ونقاش تم تنظيمها في مختلف جهات المملكة بمشاركة أزيد من 300 مشارك في 16 إقليم وعمالة: للمزيد من التفاصيل راجع: مساهمة منتدى الوطنيين حول النموذج التنموي، يونيو 2020، منشورات منتدى الوطنيين: www.almountda.ma.

35 - بشكل عام لم تتضمن أغلب المذكرات منهجية إعدادها، فباستثناء حزب التجمع الوطني للأحرار الذي أشار أنه اعتمد استطلاع الرأي بمشاركة ما أزيد من 5000 مواطنة ومواطن، إضافة لإشراك قواعد الحزب من خلال الملتقيات الجهوية. وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي أقر في مذكرته أنه تبني نهج اللجان الموضوعاتية للتأسيس لتصوره التنموي.

8. إقصاء كلي للبعد الهوياتي للمملكة في هذه المذكرات، خاصة بعدم إصدار الأحزاب السياسية لإصدار من مذكراتها حول النموذج التنموي باللغة الأمازيغية، بل أن هذه المذكرات لم تتضمن أي كلمات باللغة الأمازيغية باستثناء ما تضمنه شعار الحزب في الواجهة الرئيسية للمذكرة.

إن الخلاصة النهائية هنا، تفيد أن تفاعل الأحزاب السياسية اتجاه قضايا الوطن الكبرى يعكس منطق التدافع السياسي الذي يغذيه البحث عن المكتسبات، دون أي اهتمام بنبذ الوسيلة وفضيلتها المتجسدة في امتلاك مشروع سياسي مجتمعي واضح يحمل رؤى وأهداف إستراتيجية قابلة للتنزيل على أرض الواقع في صورة سياسات عمومية.

لا يرتبط هذا الضعف بالظرية الحالية المتعلقة بالمذكرات التي تقدمت بها الأحزاب السياسية حول النموذج التنموي فقط، بل يتصل أساساً بالرؤية العامة للأحزاب السياسية بالمغرب لموضوع التنمية في سياق العام وتفريعاته المتصلة بالسياسات العمومية بكل مستوياتها، إذ تفتقد الأحزاب لمشروع مجتمعي وتصور متكامل ومندمج وعملي قابل للتنزيل على أرض الواقع، في جميع المستويات وطنياً، وترابياً، وقطاعياً، وهذا ما يجعلها تواكب الأوراش والبرامج التي يقودها الملك دون أي أدوار حقيقية.

من المنتظر أن يعرفها المغرب في أفق سنة 2050³⁶.

6. افتقاد هذه المذكرات للشق العملي الذي يجعلنا نقرأ ما قدمته الأحزاب هو توصيات جافة لا ترقى لتكون مقترحات عملية قابلة للتنزيل لأرض الواقع، إذ في خضم تناولها لقضايا مثل العدالة الاجتماعية، التعليم، البطالة، والصحة، اكتفت بتحليلات سطحية وفضفاضة في غياب تام لأي إرهابات أولية حول امتلاك هذه الأحزاب لسياسيات عمومية قابلة للتنزيل على المستوى الوطني، الترابي، القطاعي، وهذا ما يطرح تساؤل حول من سيصوغ السياسات العمومية التي من شأنها معالجة هذه القضايا التنموية.

7. تخبط بعض المذكرات في «خطاب ملتبس» مرتبط بالمستوى السياسي والمؤسسي، من خلال دعواتها الصريحة لاستقلالية الأحزاب السياسية، إضافة إلى بروز نوع من التعظيم لمكانة وأدوار الأحزاب السياسية، في المقابل تغييب تام لأي مضامين خاصة بإصلاح الشأن الداخلي لهذه المؤسسات والنهوض بديمقراطيتها الداخلية، وما لهذا من أثر على المستوى السياسي والمؤسسي للنموذج التنموي.

التنمية، بل يجب أن يظل النقاش والتداول حول قضايا الوطن مستمرا، في نسق تقييمي متواصل بشكل يكرس ثقافة التقييم الدوري للعملية التنموية بالبلاد، ومن أجل هذا، لا بد من تحفيز انخراط مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، إلى جانب تقوية أدوار البرلمان في مجال الرقابة وتقييم السياسات العمومية، وتدعيم علاقته وعلاقة الحكومة بهيئات الحكامة خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الانسان، إضافة للمجلس الأعلى للحسابات، لما تقدمه هذه المؤسسات من توصيات في مختلف التقارير التي تنجزها.

لعل ما يركي هذا الطرح، هو خطاب الملك الذي انتقد من خلاله اختباء الأحزاب السياسية وراء القصر الملكي عندما لا تسير الأمور كما ينبغي، وتسابقها إلى الواجهة للاستفادة سياسيا وإعلاميا من المكاسب المحققة³⁷.

ختاما، لا يسع سوى التذكير، بأن الغرض الأساسي من بسط هذه الإشكالات الجدلية هو محاولة إخراجها من دوامة النقاشات المبنية على التقاطبات، ووضعها في سياقها الصحيح لتحفيز النقاش العمومي حول النموذج التنموي. في هذا الصدد، يجب ألا يقف النقاش العمومي عند اخراج التقرير النهائي حول نموذج

قائمة المراجع:

✓ الكتب:

- إدريس الكراوي، التنمية نهاية نموذج؟، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2018.
- إشكاليات صناعة القرار العمومي بالمغرب، مؤلف جماعي تنسيق عبد العزيز دحماني، مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، مكتبة دار السلام، الطبعة الأولى، يونيو 2018.
- الاقتصاد السياسي في المغرب، مؤلف جماعي تنسيق عبد المغيث بنمسعود، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 12، الجزء XVIII، الطبعة الأولى، دجنبر 2018، الرباط.
- حسن طارق، هيئات الحكامة في الدستور: السياق، البنيات والوظائف، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 125، 2019، الطبعة الثانية، الرباط.
- رضوان زهرو، نموذجنا التنموي: من أجل تعاقد جديد، منشورات مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2019.
- عبد اللطيف المودني، الديناميات المحلية وحكامة الدولة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2013.
- كمال عبد اللطيف، مجتمع المواطنة ودولة المؤسسات: في صعوبات التحديث السياسي العربي، سلسلة بحوث ودراسات رقم 54، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة 1، 2012.
- لحسن حداد، جدلية السياسي والتنموي في المغرب: نحو عقد اجتماعي جديد، منشورات ملتقى الطرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2019.

37 - الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 18 لعيد العرش المجيد،

29 يوليو 2017.

- محمد البكوري، النموذج التنموي: الأسس النظرية الكبرى: منشورات مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، سلسلة البحوث الجامعية، العدد 23، الطبعة الأولى، 2019.
- محمد حركات، ثلوث الاستبداد والفساد والإرهاب: مساهمة في الاقتصاد السياسي للفساد، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2016.
- محمد نور الدين أفاية، النهضة المعلقة، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2020.
- نجيب اقصيبي، الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية في المغرب، مركز محمد بن سعيد آيت ايدر للأبحاث والدراسات، ترجمة نور الدين سعودي، الطبعة 1، 2017.
- ✓ المقالات والدوريات العلمية:
- محمد نور الدين أفاية، الحاجة إلى نموذج تنموي أم إلى تعاقد وطني كبير؟ مجلة المستقبل العربي، العدد 483، عدد ماي 2019، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- ✓ التقارير:
- تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر: مرتكزات إستراتيجية من أجل تنمية متواصلة ومستدامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والمشاريع الإستراتيجية، 2014.
- الملحق رقم 3، لائحة جلسات الاستماع، المساهمات وأنشطة اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021.
- الملحق رقم 1، نتائج الاستماع والمساهمات المنظمة من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021.
- تقرير التنمية البشرية لعام 2019 ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة.
- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، إعادة النظر في نموذج التنمية: تأملات مع المجتمع المدني في المنطقة العربية حول أجندة ما بعد 2015 وخطة تمويل التنمية، لبنان.
- عالم التوظيف والتوقعات الاجتماعية: اتجاهات عام 2019، منظمة العمل الدولية.
- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لعام 2019، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة.
- ✓ الخطب والرسائل الملكية:
- الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لثورة الملك والشعب 20 غشت 2013.
- الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2019.
- الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 15 لعيد العرش المجيد 30 يوليوز 2014.
- الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الواحدة والستين لثورة الملك والشعب 20 غشت 2014.
- الخطاب الملكي الموجه إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك في موضوع التنمية البشرية المستدامة يوم الخميس 25 شتنبر 2014.
- الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الثامنة عشر للعرش 29 يوليوز 2017.
- الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة 13 أكتوبر 2017.

✓ مذكرات الأحزاب السياسية:

- حزب العدالة والتنمية: من أجل نموذج تنموي أصيل ومنصف ومستدام، مارس 2019، الرباط؛
- حزب الاستقلال: المشروع التعادلي المتجدد لحزب الاستقلال حول النموذج التنموي الجديد، يناير 2019؛
- حزب التجمع الوطني للأحرار: النموذج التنموي المغربي الجديد، يناير 2019، الرباط؛
- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: النموذج التنموي الجديد: دولة قوية عادلة ومجتمع متماسك ومتضامن.

✓ المواقع الرسمية:

- جاد مصطفى البستاني، محمد نبوي مصطفى، محمد السيد محمد: مستقبل النموذج الليبرالي في عالم ما بعد كورونا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 9 ماي 2020، الموقع الرسمي للمركز: <https://democraticac.de/?p=66230>
- الموقع الرسمي للبنك الدولي: <https://www.worldbank.org/>

✓ المراجع باللغات الأجنبية:

- AMARTYA SEN, Democracy as Public Reason, in, The Idea of Justice, Harvard University Press Cambridge, Massachusetts, 2009.
- Haut-commissariat au Plan du Maroc, Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques (CERED), Les Projections de La Population et des Ménages entre 2014 ET 2050, Mai 2017.
- Le Maroc a-t-il une stratégie de développement économique ? Quelques éléments de réflexion pour un véritable décollage économique et social, Rapport rédigé par le Cercle d'Analyse Economique de la Fondation Abderrahim Bouabid, Juin 2010.
- World Youth Report 2020, the United Nations.